E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/36
3 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ١٢(أ) من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

مسألة حقوق الإنسان في قبرص

تقرير الأمين العام المقدم عملا بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٦/١٩٩٢

١ - قررت لجنة حقوق الإنسان ، بموجب مقررها ١٠٦/١٩٩٢ ، أن ترجئ إلى دورتها التاسعة والاربعين المناقشة في إطار البند الفرعي من جدول الأعمال المعنون "مسألة حقوق الإنسان في قبرص" ، على أن يكون من المفهوم أن "الإجراءات المطلوبة بمقتضى القرارات السابقة للجنة بشأن هذا الموضوع ستظل نافذة ، بما في ذلك الطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا إلى اللجنة فيما يتعلق بتنفيذها" . ويقدم هذا التقرير عملا بذلك القرار .

٢ - وقد أعادت اللجنة ، في أحدث قرار لها حول هذا الموضوع (٥٠/١٩٨٧) ، تأكيد نداءاتها السابقة من أجل أن تعاد كافة حقوق الإنسان كاملة إلى سكان قبرص ، ولا سيما السكان اللاجئون . واعتبرت المحاولات الرامية إلى استيطان أي جزء من فاروشا من قبل

أشخاص غير سكانها عملا غير شرعي وطالبت بالكف فورا عن هذه الأنشطة . كما دعت إلى البحث عن كافة الأشخاص المفقودين وبيان أسباب فقدانهم دون مزيد من الإبطاء ؛ ودعت إلى إعادة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة القبارصة ، بما في ذلك حرية التنقل ، وحرية الاستيطان ، والحق في الملكية .

٣ - وقد قام الأمين العام ، في تقريره إلى مجلس الأمن (S/23780) المؤرخ في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، بإعلام أعضاء المجلس ، بناء على طلبهم (S/23316) ، بأنه لم يتم إحراز أي تقدم بشأن عقد اجتماع دولي رفيع المستوى لإبرام اتفاق إطاري شامل .

٤ - وعرض الأمين العام في تقريره الجهود التي بذلت في السنتين السابقتين من أجل إعداد مجموعة أفكار لعقد اتفاق إطاري شامل . وأضاف قائلا إنه إذا أمكن إحراز تقدم مماثل بشأن المسائل المعلقة فيما يتصل بمجموعة الأفكار ، ولا سيما مسائل التعديلات في الأراضي والمسائل المتعلقة بالنازحين ، فإن التوصل إلى حل شامل سيكون قريب المنال .

٥ - ولخص الأمين العام مجموعة الأفكار التي نشأت عن إجراء اتصالات واسعة مع الأطراف والتي تشكل في رأيه حلا منصفا بشأن عدد لا بأس به من عناصر الاتفاق الشامل .

٦ - وذكر الأمين العام أن الفشل في إحراز تقدم يتفاقم من جراء التطورات المتصلة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ، مما يجعل من غير المحتمل أن تتمكن الأمم المتحدة من الحفاظ على وجود لها لحفظ السلم في قبرص بالعدد الحالي لهذه القوة . وشاطر الأمين العام الحكومات المشاركة بقوات رأيها بأن هناك ، بالإضافة إلى ترتيبات التمويل غير المرضية ، حاجة لإلقاء نظرة نقدية على العمليات القائمة منذ فترة طويلة مثل عمليات قوة الأمم المتحدة وعملية حفظ السلم التي تقوم بدعمها .

٧ - وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ اعتمد مجلس الأمن ، بعد أن نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، القرار ٧٥٠(١٩٩٣) الذي أعاد فيه المجلس تأكيد موقفه المبيَّن في قراريه ٦٤٩(١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ و٧١٦(١٩٩١) المؤرخ في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، ومفاده أن أية تسوية لمشكلة قبرص يجب أن تقوم على أساس وجود دولة قبرصية ذات سيادة وحيدة وشخصية دولية وحيدة ومواطنة واحدة ، يصان استقلالها وسلامتها الإقليمية ، وتتألف من طائفتين متساويتين من الناحية السياسية على النحو المعرَّف في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام في اتحاد يتألف من طائفتين ومنطقتين ، وأن هذه التسوية يجب أن تحول دون اتحاد قبرص اتحادا كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال . وقد أيد المجلس مجموعة الأفكار المبينة في بعض فقرات تقرير الأمين العام باعتبارها تشكل

أساسا مناسبا للتوصل إلى اتفاق إطاري شامل ، رهنا بالاضطلاع بالعمل اللازم بشأن القضايا المعلقة . ورجا المجلس من الأمين العام أن يتابع جهوده المكثفة لإنجاز مجموعة الأفكار خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٣ ، وأن يُبقي المجلس مطلعاً اطلاعاً وثيقا على ما يستجد من تطورات وأن يقدم تقريرا كاملا إلى المجلس بشأن نتائج جهوده بحلول تموز/يوليه ١٩٩٣ .

٨ - وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، أصدر أعضاء مجلس الأمن بيانا عن طريق رئيس المجلس (S/24271) رحبوا فيه بالاجتماعات المنفصلة التي عقدها الأمين العام مع زعيمي الطائفتين في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . ولاحظ المجلس أيضا مع الارتياح أن المناقشات انصبت على المسائل المتعلقة بالتعديلات في الأراضي والمسائل المتعلقة بالنازحين وأن المسائل الست الأخرى التي تشكل مجموعة الأفكار المتصلة بعقد اتفاق إطاري شامل قد استُعرضت أيضا . وعلاوة على ذلك ، أعرب المجلس عن ارتياحه لاستئناف المحادثات بين زعيمي الطائفتين في ١٥ تموز/يوليه واعتبر المجلس أن هذه المحادثات تمثل مرحلة حاسمة في جهود الأمين العام ، ودعا كلا الزعيمين لأن يكونا على استعداد لاتخاذ القرارات اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن كل مسألة من المسائل على النحو الذي عولجت به في مجموعة الأفكار .

٩ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٧٥٠(١٩٩٣) ، قدم الأمين العام في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ تقريرا إلى المجلس (S/24472) بيّن فيه الجهود التي بذلت منذ نيسان/ابريل ١٩٩٣ من أجل إنجاز العمل المتعلق بمجموعة الأفكار المتصلة بإعداد اتفاق إطاري شامل . ووصف المحادثات التي أجراها عن قرب مع الزعيمين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ومن ١٥ تموز/يوليه إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣ . كما أبلغ عن الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين الزعيمين في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آب/أغسطس بغية التفاوض حول اتفاق على أساس مجموعة الأفكار ، بما في ذلك مقترحات تتعلق بالتعديلات في الأراضي وبالأشخاص النازحين .

١٠ - وذكر الأمين العام أن مباحثات موضوعية قد جرت لأول مرة بشأن التعديلات في الأراضي ولكنه يتعين على الجانب القبرصي التركي أن يبدي الاستعداد اللازم لتوقع تسوية تتفق بشكل ما مع الاقتراحات الواردة في مجموعة الأفكار إذا أريد الإبقاء على التوازن الذي تم تحقيقه بدقة في بقية مجموعة الأفكار . وأوضح الأمين العام في تقريره أنه يتفهم قلق الجانب القبرصي التركي إزاء أثر التعديلات في الأراضي على السكان الذين يعيشون حاليا في المنطقة المتأثرة بالتعديلات . وقال إن تحول هؤلاء الأشخاص إلى مشردين أو لاجئين هو أمر غير وارد ، وهو ما توضحه مجموعة الأفكار .

١١ - وفيما يتعلق بالنازحين ، رحب الأمين العام في تقريره بقبول السيد دنكتاش لمبدأ الحق في العودة والحق في الملكية . وفي الوقت نفسه أوضح الأمين العام ، مع إبداء تفهمه للصعوبات العملية التي ينطوي عليها الأمر في حل المسائل المتصلة بالنازحين ، أن الطريقة التي يتم بها التصدي لهذه الصعوبات يجب ألا تنطوي على إنكار لمبدأي حق العودة والحق في الممتلكات .

١٢ - واختتم الأمين العام تقريره قائلا إن استمرار الوضع الراهن فيما يتعلق بقبرص هو خيار غير عملي . وأعرب عن اعتقاده بأنه يتعين على المجلس أن يبحث جديا سبلا بديلة للعمل من أجل حل المشكلة القبرصية وذلك إذا لم تسفر المحادثات التي ستستأنف في تشرين الأول/اكتوبر عن التوصل إلى اتفاق . وأرفق الأمين العام بتقريره مجموعة الأفكار المتعلقة بوضع اتفاق شامل ، بما في ذلك التعديلات المقترحة في الأراضي والمبينة في خريطة .

١٣ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، اعتمد مجلس الأمن ، بعد أن نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، القرار ٧٧٤(١٩٩٣) الذي أعاد فيه تأكيد جميع قراراته السابقة المتعلقة بقبرص . وأيد المجلس مجموعة الأفكار ، بما في ذلك التعديلات المقترحة في الأراضي والمبينة في الخريطة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، وذلك باعتبارها تشكل الأساس للتوصل إلى اتفاق إطاري شامل . ووافق المجلس على رأي الأمين العام بأن مجموعة الأفكار ، بوصفها كلا متكاملا ، قد طُورت بما فيه الكفاية لتمكين الجانبين من التوصل إلى اتفاق شامل . وفيما يتعلق بتحديد إطار زمني ، أعرب المجلس عن أمله في أن يتسنى عقد اتفاق إطاري شامل في عام ١٩٩٣ . ودعا الأمين العام إلى تقديم توصية إلى المجلس بشأن سبل العمل البديلة من أجل حل المشكلة القبرصية إذا لم تسفر المحادثات التي ستستأنف في تشرين الأول/اكتوبر عن التوصل إلى اتفاق ، وطلب منه تقديم تقرير كامل عن هذه المحادثات قبل نهاية عام ١٩٩٣ .

١٤ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٧٧٤(١٩٩٣) ، قدم الأمين العام إلى المجلس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تقريرا (S/24830) بشأن الاجتماعات المشتركة المستأنفة التي عقدت بين الزعيمين في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ . وذكر الأمين العام أن نتائج الاجتماعات المشتركة لم تكن على مستوى التوقعات رغم المناقشات المستفيضة التي جرت وجها لوجه وأن الاتفاق الإطاري الشامل لم يتحقق .

١٥ - وذكّر الأمين العام بأن مجموعة الأفكار قد انبثقت عن جهد مستمر أثناء السنوات العديدة الماضية التي تم خلالها تنقيح النص مرات متتالية لمراعاة الاهتمامات والمصالح المشروعة التي أعرب عنها كل من الطرفين. وقد اكتسبت هذه العملية زخما من خلال المناقشات التي أجراها ممثلو الأمم المتحدة مع كبار المسؤولين في وزارة خارجية تركيا في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. وقد تمثلت نتيجة هذه العملية في مجموعة الأفكار التي توفر أساسا للتوصل إلى حل منصف - أي حل وسط، إلا أنه حل يكفل المصالح الأساسية لكل من الطرفين.

١٦ - ووصف الأمين العام الموقف الذي أبداه كل من الطرفين بشأن كل عنوان من العناوين الثمانية في مجموعة الأفكار ولاحظ أنه لا تزال هناك اختلافات بين مواقف كل من الطرفين ومجموعة الأفكار. وفي رأي الأمين العام أنه يمكن تذليل بعض هذه الاختلافات من خلال التوفيق بين المواقف في الاجتماعات المشتركة التي ستستأنف في آذار/مارس ١٩٩٣. وأوضح أن بعض المواقف الأخرى التي أعرب عنها الجانب القبرصي التركي تختلف بصورة أساسية عن مجموعة الأفكار. وقد حدد الأمين العام هذا الاختلاف في إطار ثلاثة عناوين هي: مفهوم الاتحاد، والنازحون، والتعديلات في الأراضي.

١٧ - ففيما يتعلق بمفهوم الاتحاد، قال الأمين العام إن الفكرة الأساسية في موقف الجانب القبرصي التركي تقوم على افتراض أن هناك حاليا ولايتين كل منهما ذات سيادة وتتمتعان بحقوق متساوية وأن كلا منهما ستظل ذات سيادة واقعا وفعلا في أي اتحاد مرتقب. وذكّر الأمين العام بأن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بقبرص منذ عام ١٩٦٤ قد سعت إلى الحفاظ على سلامة أراضي قبرص ووحدتها.

١٨ - وفيما يتعلق بالنازحين، ذكر الأمين العام أن السيد دنكتاش قد اعتمد موقفا الهدف منه هو أن تعيش الطائفتان منفصلتين الواحدة عن الأخرى باعتبارهما فئتين إثنيتين متجانستين تقريبا، وهو ما يتعارض مع مجموعة الأفكار. وزعم الجانب القبرصي التركي أن عملية استيلاء على الممتلكات قد حدثت في عام ١٩٧٤ وأن هذه العملية قد شملت اكتساب حقوق الملكية المتعلقة بهذه الممتلكات. ونتيجة لذلك، فقد طالب الجانب القبرصي التركي بأنه ينبغي لأي شخص قبرصي تركي ينتقل من المنطقة المتأثرة بالتعديلات في الأراضي أن يحصل أيضا على تعويض عن الأراضي/المساكن التي يحوزها في المنطقة المتأثرة، بصرف النظر عما إذا كان صاحب ملك أم لا أو حتى ما إذا كان يعيش في قبرص في عام ١٩٧٤ أم لا. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتعويض، فقد صدرت عن السيد دنكتاش مزاعم فيما يتصل بقيمة ممتلكات النازحين من القبارصة اليونانيين في الشمال وقيمة ممتلكات النازحين من القبارصة الأتراك في الجنوب، وهي مزاعم لا تتفق مع المعلومات المتاحة.

١٩ - وفيما يتعلق بالتعديلات في الاراضي ، ذكر الامين العام أن السيد دنكتاش يرفض قبول الخريطة الواردة في مجموعة الافكار حتى كاساس للمناقشة .

٢٠ - وقد لاحظ الامين العام من خلال الاجتماعات المشتركة التي عقدت مؤخرا أن هناك أزمة ثقة عميقة بين الجانبين . ولذلك فقد عرض الامين العام في تقريره عددا من تدابير بناء الثقة التي يرى أن من شأنها أن تساعد في تعزيز هدف الاجتماعات المشتركة المقبلة المتمثل في عقد اتفاق شامل على أساس كامل مجموعة الافكار التي أيدها مجلس الامن .

٢١ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، اعتمد مجلس الامن ، بعد أن نظر في تقرير الامين العام المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، القرار ٧٨٩ (١٩٩٣) الذي رحب فيه باتفاق الجانبين على الاجتماع مرة أخرى بالامين العام في أواخر آذار/مارس ١٩٩٣ . وأعاد المجلس تأكيد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص ، بما في ذلك القرارات ٣٦٥(١٩٧٤) و٣٦٧(١٩٧٥) و٥٤١(١٩٨٣) و٥٥٠(١٩٨٤) و٧٧٤(١٩٩٢) ؛ كما أعاد تأكيد تأييده لمجموعات الافكار ، بما فيها التعديلات في الاراضي المبينة في الخريطة الواردة في مرفق تقرير الامين العام المؤرخ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/24472) باعتبارها أساس التوصل الى اتفاق إطاري شامل ؛ وأعاد المجلس كذلك تأكيد موقفه الذي يعتبر أن الحالة الراهنة غير مقبولة وأنه ينبغي التوصل ، دون المزيد من التأخير ، الى اتفاق شامل يتمشى مع مجموعة الافكار ؛ ولاحظ أن الاجتماعات المشتركة التي عقدت مؤخرا لم تفض الى الهدف المنشود وأن ذلك يرجع ، بصفة خاصة ، الى أن بعض المواقف التي اتخذها الجانب القبرصي التركي تتعارض بشكل أساسي مع مجموعة الافكار . ودعا المجلس الجانب القبرصي التركي الى اتخاذ مواقف متسقة مع مجموعة الافكار .

٢٢ - ومن أجل تسهيل التوصل الى اتفاق شامل ، حث المجلس جميع الاطراف المعنية على الالتزام بالتدابير التالية لبناء الثقة . (أ) أن يجرى خفض ملحوظ في عدد القوات الاجنبية الموجودة في جمهورية قبرص كخطوة أولى نحو سحب القوات غير القبرصية المذكور في مجموعة الافكار ؛ وأن يخفض الإنفاق العسكري في جمهورية قبرص ؛ (ب) أن تتعاون السلطات العسكرية الموجودة على كل جانب مع قوة الامم المتحدة لحفظ السلم في قبرص من أجل توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ المتعلق بانسحاب القوات ليشمل جميع ما في المنطقة العازلة الواقعة تحت سيطرة الامم المتحدة من أماكن يكون فيها كل من الجانبين قريبا جدا من الجانب الآخر ؛ (ج) أن توسع المنطقة الواقعة حاليا تحت سيطرة قوة الامم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لتشمل فاروشا ، وذلك بغية تنفيذ القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) ؛ (د) أن يتخذ كل جانب تدابير ايجابية لتشجيع الاتصال بين أفراد الطائفتين ، وذلك بخفض القيود المفروضة على حركة الاشخاص عبر المنطقة العازلة ؛

(هـ) أن تخفف القيود المفروضة على الزوار الأجانب عبر المنطقة العازلة ؛ (و) أن يقترح كل جانب مشاريع للطائفتين يمكن تمويلها من الحكومات المقرضة والمانحة بالإضافة الى المؤسسات الدولية ؛ (ز) أن يلتزم الطرفان بإجراء تعداد سكاني لقبرص كلها تحت رعاية الأمم المتحدة ؛ و(ح) أن يتعاون الطرفان لتمكين الأمم المتحدة من القيام ، في المواقع ذات الصلة ، بدراسات جدوى بشأن ما يلي: '١' إعادة توطين وتأهيل الأشخاص الذين سيتأثرون بالتعديلات في الأراضي التي ستشكل جزءا من الاتفاق الشامل ؛ و'٢' برنامج التنمية الاقتصادية الذي سيشكل جزءا من الاتفاق الشامل والذي سيعود بالنفع على الأشخاص الذين سيستوطنون من جديد في المناطق الواقعة تحت الإدارة القبرصية التركية .

٣٣ - وطلب المجلس الى الأمين العام مواصلة اطلاعه على سير تنفيذ تدابير بناء الثقة المذكورة ؛ كما طلب الى الأمين العام أن يجري ما يراه ملائما من اتصالات تحضيرية قبل استئناف الاجتماعات المشتركة في آذار/مارس ١٩٩٣ ، وأن يقترح تنقيحات لزيادة فعالية الشكل التفاوضي كي ينظر فيها مجلس الأمن . وطلب المجلس كذلك الى الأمين العام أن يقوم ، أثناء الاجتماعات المشتركة في آذار/مارس ١٩٩٣ ، بتقييم التطورات بانتظام مع المجلس بغية النظر في الإجراءات الأخرى التي قد يتطلب الأمر أن يتخذها المجلس ، وأن يقدم تقريرا كاملا بعد اختتام الاجتماعات المشتركة التي ستستأنف في آذار/مارس ١٩٩٣ .

٣٤ - والى أن يتم التوصل الى تسوية ، واصلت قوة الأمم المتحدة في قبرص ، بموجب ولايتها ، الاضطلاع بالمهام الإنسانية لصالح القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة والذين بلغ عددهم ٥٤٤ شخصا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وواصل أفراد قوة الأمم المتحدة في قبرص إجراء المقابلات الشخصية مع القبارصة اليونانيين الذين تقدموا بطلبات بخصوص "نقلهم بصورة دائمة" الى الجزء الجنوبي من الجزيرة وذلك من أجل التحقق من أن هذا النقل يتم بصورة طوعية . وقد حدثت ٥ عمليات نقل خلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . كما واصلت قوة الأمم المتحدة في قبرص تسهيل الزيارات المؤقتة التي يقوم بها القبارصة اليونانيون من منطقة كاربالى الى الجزء الجنوبي من الجزيرة لأسباب عائلية وغير ذلك من الأسباب . وخلال الفترة المذكورة أعلاه ، كان هناك نحو ٩٠٠ عملية من عمليات النقل المؤقت هذه . وواصلت قوة الأمم المتحدة في قبرص تقديم المساعدة في ترتيب الاتصالات بين الموارنة الذين يعيشون على الجزيرة والذين يقيم نحو ٣٥٠ شخصا منهم في الجزء الشمالي منها ، وفي توصيل المواد الغذائية وغيرها من الامدادات التي تقدمها حكومة قبرص . وواصلت القوة أيضا القيام بزيارات دورية للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة ، وساعدت في الترتيب

لزيارات لجمع شمل الاسر لصالح القبارصة الاتراك . وواصلت القوة تقديم الخدمات الطبية الطارئة ، بما في ذلك الإجلاء الطبي للمدنيين المقيمين في الشمال من كلتا الطائفتين . وقد تم بصورة مرضية تذليل الصعوبات التي نشأت فيما يتعلق بنقل المرضى من القبارصة الاتراك الى مستشفى في الجنوب في النصف الاول من عام ١٩٩٣ .

٣٥ - ولم تتم تسوية عدد من القضايا المتعلقة بالقبارصة اليونانيين الذين يعيشون في منطقة كارباس . وظلت عمليات المساعدة الإنسانية تعوّق نتيجة للرسوم الجمركية التي تفرضها السلطات القبرصية التركية على الإمدادات التي تعتبر غير إنسانية بطبيعتها . ولم يتم توصيل الكتب المدرسية الى المدارس الابتدائية القبرصية اليونانية في منطقة كارباس في الوقت المناسب للسنة الدراسية ١٩٩٣ . وكانت قوة الامم المتحدة في قبرص قد حملت على الكتب في أوائل أيار/مايو ١٩٩٣ ولكن السلطات القبرصية التركية قامت بفحص هذه الكتب لفترة مطولة ثم رفضت ٣٥ من أصل ٨٩ كتابا بحجة أن هذه الكتب تشتمل على مواد تعتبر مسيئة للقبارصة الاتراك . وواصلت قوة الامم المتحدة في قبرص مطالبة السلطات القبرصية التركية بتخفيف القيود الصارمة التي تفرضها حاليا على مدى تواتر ومدة عمليات النقل المؤقت الى الجنوب للقبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الشمال . وعلاوة على ذلك ، واصلت قوة الامم المتحدة في قبرص جهودها الرامية الى تسهيل العلاقات في بيلا ، وهي قرية يعيش فيها أفراد من الطائفتين وتقع في المنطقة العازلة . وقد اشتمل هذا على نقطة المراقبة التي تقيمها شرطة حكومة قبرص على طريق لاكارنا - بيلا الى الجنوب من المنطقة العازلة والتي ظلت تعرقل تدفق السياح وغيرهم من الزوار الى قرية بيلا . وقد ازدادت حدة التوترات نتيجة لبدء السلطات القبرصية التركية بتنفيذ مشاريع في بيلا دون تقديم الإخطار اللازم لقوة الامم المتحدة في قبرص أو الحصول على موافقتها . وأخيرا واصلت قوة الامم المتحدة في قبرص إجراء المباحثات مع الطرفين من أجل تسهيل الاتصالات الهاتفية بين المقيمين في بيلا من القبارصة الاتراك وبين الشمال .

٣٦ - وواصلت القوة تعاونها مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها منسقا للمساعدات الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة للنازحين المحتاجين لهذه المساعدة في قبرص . كما حافظت القوة على تعاون واتصال وثيقين مع سلطات الشرطة المعنية بشأن المسائل المتصلة بجوانب العلاقات بين الطائفتين .

٣٧ - وفي الفترة بين ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، عقدت اللجنة المعنية بالاشخاص المفقودين في قبرص ١٠ دورات اشتملت على ٣٦ جلسة حضر ٢٤ جلسة منها ثلاثة أعضاء من اللجنة مع مساعديهم (جلسات رسمية) و١٢ جلسة لم يحضرها سوى الأعضاء الثلاثة (جلسات غير رسمية) . وأصدرت اللجنة بيانا في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ شرحت فيه بعض الصعوبات التي تواجهها .

٣٨ - وقد ذكر الأمين العام في تقريره عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/24917) أن التخفيضات التدريجية التي أجرتها الحكومات المشاركة بقوات في قوام القوة ، وذلك لأسباب مالية الى حد بعيد ، قد خفضت قدرة القوة على تقديم الدعم الإنساني للطائفتين .

٣٩ - إن أنشطة قوة الأمم المتحدة في قبرص ، بما في ذلك تلك المتصلة بمسؤولياتها الإنسانية ، مبينة في أحدث تقريرين قدمهما الأمين العام الى مجلس الأمن بشأن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/24050 وS/24917) . ويرد استعراض كامل لمهمة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام مؤخرا في قبرص وذلك في آخر تقريرين قدمهما الى مجلس الأمن (S/24830 وS/24470) .

- - - - -